

رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية

Central bank Supervision Commercial Banks

مشروع تخرج

إعداد الطلبة

طارق عبد الله الأنصاري
خلود محمد السعيد
نجد خلف الدعجاني

إشراف

د. وليد سليمان

١٤٤٤هـ / ٢٠٢٣م



ملخص

هدفت الدراسة إلى توضيح أهمية رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية، وأثر ذلك في تحقيق استقرار النظام المصرفي، مع التركيز على حالة البنوك في المملكة العربية السعودية، إلى جانب بيان أهمية الرقابة الداخلية للبنوك التجارية، حيث تعتبر البنوك التجارية من المؤسسات المالية التي تعمل داخل الجهاز المصرفي، والتي ينبغي متابعة ومراقبة أنشطتها بقوة وفعالية لضمان استقرار النظام المصرفي، وقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي حيث صممت أداة الدراسة وتم توزيعها على عينة من مجتمع الدراسة بلغت (٧٠) مفردة من العاملين بالمؤسسات المصرفية داخل المملكة العربية السعودية، وتحليل نتائج الدراسة تم التوصل إلى أن رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية ضرورية للتصدي للمخاطر المالية والحفاظ على الاستقرار المالي، كما تعد رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية ضرورية للتصدي للمخاطر المالية والحفاظ على الاستقرار المالي وتقليل احتمالية حدوث أزمات مالية وحماية الودائع المصرفية ومصالح المستهلكين. بالإضافة إلى ذلك، يعزز دور البنك المركزي الثقة في النظام المصرفي ويسهم في تعزيز النمو الاقتصادي والاستقرار الاقتصادي العام.

Abstract

the aim of the study was to clarify the importance of central bank supervision over commercial banks and its impact on achieving the stability of the banking system, with a focus on the case of banks in the Kingdom of Saudi Arabia. It also highlighted the significance of internal control in commercial banks. Commercial banks are financial institutions operating within the banking system, and their activities need to be closely monitored and controlled to ensure the stability of the banking system. The study utilized a descriptive-analytical approach, where a survey tool was designed and distributed to a sample of 70 individuals working in banking institutions within the Kingdom of Saudi Arabia. By analyzing the study results, it was found that central bank supervision over commercial banks is necessary to address financial risks and maintain financial stability. Additionally, it plays a crucial role in reducing the likelihood of financial crises, protecting bank deposits and consumer interests. Moreover, the central bank's role enhances confidence in the banking system and contributes to economic growth and general economic stability.

فهرس المحتويات

رقم الصفحة	المحتويات
	الفصل الاول: الاطار العام ومنهج الدراسة
٧	مقدمة
٩	مشكلة الدراسة
٩	فرضية الدراسة
١٠	أهمية الدراسة
١٠	أهداف الدراسة
١١	حدود الدراسة
١١	منهجية البحث
١٢	التصور العام لهيكل الدراسة:
١٣	الدراسات السابقة
	الفصل الثاني: الرقابة الداخلية علي البنوك التجارية
١٥	المبحث الاول مفهوم الرقابة الداخلية
١٨	معايير الرقابة الداخلية
١٨	مكونات نظام الرقابة الداخلية
١٩	أهداف الرقابة الداخلية
٢٢	المبحث الثاني: مقومات وفاعلية الرقابة الداخلية
٢٢	مقومات وفاعلية الرقابة الداخلية
٢٤	خصائص نظام الرقابة الداخلية السليم
	الفصل الثاني: الرقابة الخارجية على البنوك التجارية
٢٦	المبحث الأول: مفهوم وأنواع الرقابة الخارجية.
٢٨	أهداف الرقابة الخارجية
٢٩	المبحث الثاني: رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية
٣٠	نشأة وتعريف البنك المركزي

٣٠	خصائص البنك المركزي
٣٠	وظائف البنك المركزي
	الفصل الثالث: منهجية الدراسة وإجراءاتها
٣٤	منهجية الدراسة
٣٤	مجتمع وعينة الدراسة
٣٥	خصائص مجتمع الدراسة
٣٩	التكرارات والنسب المئوية
٤١	نتائج الدراسة وتحليلها
	الفصل الرابع: خاتمة وتوصيات ومقترحات الدراسة
٤٤	خاتمة
٤٥	توصيات ومقترحات
٤٦	المراجع
٥١	الاستبيان

فهرس الجداول

م	الجدول	الصفحة
١	جدول توزيع مجتمع الدراسة حسب الجنس	٣٤
٢	جدول توزيع مجتمع الدراسة حسب الفئة العمرية	٣٥
٣	جدول توزيع مجتمع الدراسة حسب المؤهل الدراسي	٣٥
٤	جدول توزيع مجتمع الدراسة حسب سنوات الخبرة	٣٦
٥	جدول توزيع مجتمع الدراسة حسب المستوى الوظيفي	٣٦
٦	جدول ردود عينة الدراسة على فقرات الدراسة	٣٨
٧	جدول التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية	٣٩

الفصل الأول

الإطار العام وخطة الدراسة

مقدمة

يتألف النظام المصرفي من مجموع مؤسسات الإقراض المتمثلة في البنوك التجارية والمؤسسات المالية التي تلعب دور الوساطة بتجميع أموال الجمهور في شكل ودائع وتمدها في شكل قروض للمستثمرين وأصحاب الأعمال وهذا كله تحت رقابة البنك المركزي الذي يلعب الدور الكبير في الاقتصاد الوطني والذي يمكن النظر إليه من ناحيتين أساسيتين: الأولى من حيث الوظيفة أي وظيفة البنك المركزي باعتباره بنك مركزي يقوم بالرقابة على الجهاز النقدي والمصرفي داخل البلاد وأثره في ذلك، والثانية من حيث الدور أي الدور الذي يلعبه البنك المركزي والذي يمكن ان يؤديه في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي.

وللبنوك بصفة عامة دور أساسي في توفير الأموال لمتطلبات التنمية الاقتصادية، وتلعب البنوك التجارية بصفة خاصة دوراً حيوياً في تجميع الودائع وتوظيفها، وبالتالي يعتبر البنك مؤسسة مالية تقوم مهامها المعتادة المتمثلة في جمع الأموال من الجمهور او من عامة الناس وذلك في شكل ودائع أو في إي شكل آخر، ثم تقوم بتوظيفها لحسابهم عن طريق قيامها بعمليات مختلفة. إن نظام الرقابة على البنوك في جميع الدول لهو أمر ضروري، وذلك لأنها تعمل على تحسين الاقتصاد وتسيير العمليات البنكية، وهذا النظام يضمن الاستقرار في هيكل النظام المصرفي، وإعطاء حرية أكبر للبنوك في ممارسة وظائفها الأساسية. (سمير، ٢٠١٤)

ورقابة البنك المركزي على البنوك التجارية تعتبر من الجوانب الحيوية في النظام المصرفي لأي دولة، حيث تلعب دوراً هاماً في ضمان استقرار النظام المالي وحماية المصالح العامة والمستثمرين، وتهدف الرقابة المركزية إلى مراقبة ومراجعة أداء البنوك التجارية، وضمان الامتثال للقوانين واللوائح المصرفية، والتصدي لأي مخاطر قد تؤثر سلباً على استقرار النظام المالي.

ومن المتعارف عليه أن يوكل للبنك المركزي مهمة الرقابة على الجهاز النقدي والمصرفي في البلاد غير ان ادراك البنك المركزي لوظيفته هذه يختلف عن قدرته على تنفيذ رقابة فعّالة، يرجع ذلك إلى أن البنك يؤدي وظيفته تحت ظروف اقتصادية ومالية معينة، ويعتمد أثر عملياته ومدى قدرته على مقدار السرعة التي تشيع بها نتائج تلك العمليات في الجهاز المصرفي وهذا يرتبط بشروط معينة تتمثل في:

- توفر سوق نقدية ومالية متقدمة ومنظمة ومتكاملة

- ميول البنوك التجارية للاحتفاظ بنسب ثابتة من الاحتياطي النقدي مقارنة مع الودائع
- ممارسة البنوك لسياسة إعادة الخصم لدى البنك المركزي على نطاق واسع ولجوءها إليه للاقتراض منه عند الحاجة.

لذا فإن مدى توفر هذه الشروط تقتصر على نجاح البنك المركزي في تأمين الوقاية الفعالة على الجهاز المصرفي للبلاد التي لولاها لتساقطت المصارف وخرجت عن الإطار المرسوم لها، لذا فإن إيجاد أساليب وآليات ناجحة للتحكم في نشاط البنوك التجارية له أهمية كبيرة في توفير الحماية للمودعين ودعم استقرار النظام المصرفي بشكل عام. (أوعمران، ٢٠١٧).

والبنك المركزي يعد هو المسؤول الرئيسي عن التنظيم والإشراف على النشاط المصرفي في الدولة، ويتولى تنفيذ سياسات نقدية ومالية تهدف إلى الحفاظ على استقرار العملة والتحكم في التضخم والتنمية الاقتصادية، كما يتعين على البنوك التجارية العمل بموجب القوانين واللوائح التي يحددها البنك المركزي، والتي تنص على متطلبات رأس المال والاحتياطيات والتقارير المالية والإفصاح الشفاف، ونظراً للتغيرات المستمرة في الظروف الاقتصادية والمالية والتشريعات المصرفية فإن البنوك التجارية تواجه تحديات عديدة في الالتزام بمتطلبات البنك المركزي، كما أن البنك المركزي نفسه قد يجد صعوبة في مراقبة ورقابة العمليات المصرفية المتعددة والمعقدة التي تتم في البنوك التجارية، وهو ما يتطلب تطوير آليات وأدوات فعالة للمراقبة والمراقبة.

وبما أن نشاط البنوك التجارية ووظيفتها المتمثلة في تلقي الودائع واستخدامها في القروض، ونظراً لأن هذا امر حيوي وذات أهمية كبيرة، أدى ذلك بالعديد من الدول إلى التدخل من خلال فرض رقابة صارمة عليها وإخضاعها لنظام محكم يختلف عن ذلك النظام الذي تخضع له المؤسسات الأخرى، وذلك بهدف حماية أموال المودعين وضمان سلامة الجهاز المصرفي، وتظهر أهمية موضوع الرقابة على البنوك انطلاقاً من إعطائه نظاماً قوياً يخدم جميع الأطراف المستفيدة من هذه المؤسسات الأمر الذي يفرض بالضرورة وجود رقابة على البنوك التجارية للتكفل بضمان صدق وصحة التسيير والتحكم في العملية المصرفية التي تمارسها بهدف تحديث وتقوية النظام المصرفي وتعزيز دور البنوك في الوساطة المالية إلى تحقيق معدلات نمو عالية ومستدامة، حيث تعد المؤسسات المصرفية الحيوية للاقتصاد الوطني وتساهم في بناء الهيكل الائتماني وتمويل المشروعات والقطاعات الاقتصادية وتقديم الخدمات المالية المتميزة، وبالتالي تساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. (أحمد، ٢٠١٤)

وتهدف هذه الدراسة إلى استكشاف دور وأهمية رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية، وتحليل التحديات

التي تواجهها البنوك في الالتزام بالقوانين واللوائح المصرفية. سيتم دراسة الآليات والأدوات المستخدمة من قبل البنك المركزي لمراقبة ورقابة البنوك التجارية، وسيتم تحليل تأثير هذه الرقابة على استقرار النظام المالي والاقتصاد الوطني.

أخيراً، تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على أهمية استقرار النظام المالي ودور رقابة البنك المركزي في تحقيقه. إن فهم تأثير رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية يعزز الثقة في النظام المصرفي ويسهم في تعزيز الثقة العامة والاستقرار الاقتصادي.

مشكلة الدراسة

لم تعد الرقابة على البنوك في السنوات الأخيرة بصفة خاصة قاصرة على أداء دورها المالي الذي يتمثل في كونها مجرد أداة للتحقق من مدى سلامة التصرفات المالية التي تقوم بها المؤسسات المالية، بل تعدى ذلك إلى تدخل الأجهزة الحكومية للتأكد من مدى شرعية هذه التصرفات ومدى مطابقتها للأنظمة واللوائح المنظمة لها للكشف عن أية مخالفات مالية، وهذا ما يقودنا إلى طرح بعض الإشكاليات من ضمنها تحديد الآليات التي تتم من خلالها عملية الرقابة على البنوك التجارية.

بناءً على ما سبق، ونظراً للأهمية البالغة التي يكتسبها البنك المركزي في ممارسة الرقابة على البنوك التجارية تأتي هذه الدراسة للإجابة عن السؤال الرئيسي التالي:

ما مدى فعالية أدوات الرقابة التي يطبقها البنك المركزي على البنوك التجارية؟

ومن سؤال الدراسة الرئيسي تنبثق عدة أسئلة فرعية منها:

- ما المقصود بالرقابة المصرفية، وما هي أشكالها المختلفة؟
- كيف يستطيع البنك المركزي تعزيز دوره الرقابي على البنوك التجارية؟
- ما هي أنواع الرقابة على البنوك؟
- ما هو دور البنك المركزي في الرقابة على البنوك التجارية؟
- هل تعتبر رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية هي الرقابة الوحيدة على تلك البنوك؟

فرضية الدراسة

يفترض في هذا الدراسة الإجابة على الإشكالية المطروحة، وعلى ذلك تم اعتماد الفرضيات الآتية:

— وجود نظام رقابة فعّال من قبل البنك المركزي على البنوك التجارية يؤدي إلى تحسين أداء البنوك وتقليل المخاطر المصرفية.

— الأدوات الرقابية التي يطبقها البنك المركزي أدوات فعّالة في توجيه البنوك التجارية وتحسن من أدائها.

— وجود رقابة قوية من قبل البنك المركزي على البنوك يسهم في تعزيز الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي.

— وجود رقابة فعّالة من قبل البنك المركزي يشجع البنوك على الالتزام بالمعايير والمبادئ المصرفية الدولية.

— وجود رقابة فعّالة يزيد من شفافية العمليات المصرفية ويعزز المساءلة المالية للبنوك التجارية.

— درجة استقلالية البنك المركزي وتأثره بالتدخلات السياسية يؤثران على فاعلية رقابته على البنوك.

أهمية الدراسة

تأتي أهمية هذه الدراسة من أهمية موضوعها التي تتناولها، فالجهاز المصرفي يكتسب أهمية خاصة باعتباره الواجهة لكل اقتصاد في العالم لذا فإن سلامته تعني سلامة الاقتصاد العالمي ككل، كذلك الاهتمام المتزايد بنشاط المنظومة المصرفية في ظل الهزات التي تصيب الاقتصاد بين فترة وأخرى، ولما عرفته البنوك من تغيرات وتطورات كبيرة في تقييم مختلف المخاطر، وما تعانيه بعض البنوك من نقص التكيف في التعامل معها، وعدم وجود طريقة محددة علمية لاختيار الضمانات، وحيث أن البنك المركزي هو المسئول الأول عن تنفيذ السياسات النقدية باعتباره أحد آليات تحقيق النمو الاقتصادي، تأتي هذه الدراسة لتبين أهم الطرق الواجب اتباعها للرقابة والوقاية من مختلف العمليات الغير مشروعة التي قد تمس المؤسسات المالية والبنوك التجارية.

كما تكمن أهمية هذا الموضوع فيما يلي:

— حداثة موضوع الرقابة علي البنوك التجارية.

— ان السياسة المالية تستمد أهميتها من أدواتها، لان الرقابة لها دور هام في توجيه مسار النشاط الاقتصادي.

— تعرض العالم لأزمة مالية تسببت في اضطرابات عديدة، ودور البنوك في إثارة هذه الأزمة نتيجة ضعف أو

فشل الرقابة المصرفية في التأثير والتنظيم.

أهداف الدراسة

نظراً لأن فهم تأثير رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية يعزز الثقة في النظام المصرفي ويسهم في تعزيز الثقة العامة والاستقرار الاقتصادي تأتي هذه الدراسة في محاولة للتعرف على الآليات والأدوات المستخدمة من قبل

البنك المركزي لمراقبة ورقابة البنوك التجارية، وتحليل تأثير هذه الرقابة على استقرار النظام المالي والاقتصاد الوطني إلى جانب مجموعة من الأهداف الأخرى تتمثل في:

١. الكشف عن التحديات التي تواجهها البنوك التجارية في الالتزام برقابة البنك المركزي، وتحديد الفوائد والتحسينات المحتملة التي يمكن أن تعزز استقرار النظام المصرفي والاقتصاد الوطني.
٢. توفير رؤى قيمة للجهات المعنية، بما في ذلك البنك المركزي والبنوك التجارية والمؤسسات المالية، في تحسين السياسات والأطر الرقابية المصرفية.
٣. محاولة الامام ببعض المصطلحات المتداخلة الرقابة، الرقابة الداخلية، الرقابة الخارجية المراجعة الخارجية، التدقيق الداخلي كأدوات ضبط أساسية في عملية الرقابة في البنوك التجارية.
٤. معرفة أهداف نظام الرقابة وأساليبه إلى جانب توضيح معالم ومحددات نظام الرقابة في البنوك وتحقيق استقرار المعاملات.
٥. أخيراً، تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على أهمية استقرار النظام المالي ودور رقابة البنك المركزي في تحقيقه.

حدود الدراسة

سنتناول تحديد أنواع الرقابة على البنوك التجارية، والتي تنقسم إلى نوعين، أحدهما الرقابة الداخلية، والأخرى الرقابة الخارجية، وسيتم التركيز على رقابة البنك المركزي لكونه أهم نوع من أنواع الرقابة على هذه البنوك.

منهجية الدراسة

في دراستنا هذه سوف يتم اعتماد مختلف المناهج المستعملة في البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية كلما دعت الضرورة البحثية إلى ذلك، فنجد المنهج الوصفي عند التعرض للمفاهيم خاصة تلك المفاهيم المتعلقة بالرقابة، والمنهج التحليلي لعرض وتحليل مختلف أبعاد الموضوع والوصول إلى النتائج المتوخاة من الدراسة، أما بالنسبة لأدوات وخطوات الدراسة فقد كانت كما يلي:

١. مراجعة وجمع البيانات من الدراسات والأوراق البحثية عن مجال البحث.
٢. جمع بيانات من خلال استبيان ولقاءات شخصية مع مسؤولي البنوك والمصارف المالية.
٣. مراجعة الخبرات السابقة والدراسة العملية والعلمية للباحث.

٤. تحليل كل البيانات السابقة.

٥. تحديد النتائج والخلاصات وتقديم التوصيات.

التصور العام لهيكل الدراسة:

سوف تقسم الدراسة إلى ثلاثة فصول تعقبها خاتمة وتوصيات ومقترحات، فيأتي الفصل الأول لبيان الاطار العام ومنهج الدراسة، ثم الفصل الثاني تحت مسمى الرقابة الداخلية علي البنوك التجارية والذي تضمن مبحثين، يتناول المبحث الأول مفهوم الرقابة الداخلية، أما المبحث الثاني فيتناول مقومات وفاعلية الرقابة الداخلية، ثم الفصل الثالث والذي يتناول الرقابة الخارجية علي البنوك التجارية وذلك من خلال مبحثين يشمل الأول مفهوم وأنواع الرقابة الخارجية، والمبحث الثاني يشمل رقابة البنك المركزي، ثم المبحث الثالث والأخير عن الأنظمة التي تنظم رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية داخل المملكة العربية السعودية. ثم تختتم الدراسة بالمصادر والمراجع وملحقات الدراسة.

الدراسات السابقة

الدراسات السابقة تعتبر من المهام الأساسية التي تساعد الباحث على فهم الأبحاث والنتائج السابقة المتعلقة بالموضوع المدروس، وتمكن الباحث من تحديد الثغرات في المعرفة والمساهمة في البحث في المجال، على الرغم من أن الدراسات السابقة المتخصصة التي تناولت هذا الموضوع لم تكن بالدراسات الكثيرة -على حد علم الباحث، ومن هذه الدراسات نذكر الدراسات الآتية:

دراسة (لعميش أسماء، ٢٠١٤)، بعنوان البنوك المركزية في مراقبة نشاط البنوك التجارية" حيث شملت الدراسة كل من البنوك التجارية والمركزية والرقابة المصرفية والفرق بينهما، وتوصلت الدراسة إلى نتائج عديدة أهمها:

أن السلطات النقدية تركز على الرقابة المصرفية، لجنة بازل من المعايير التي يعتمد عليها الصندوق الدولي في برامج تقييم الأنظمة المالية الدولية.

دراسة (رشيدة وآخرون، ٢٠١٨)، بعنوان: دور البنك المركزي في الرقابة على القطاع المصرفي الجزائري. حيث تناولت الدراسة أهمية البنوك المركزية ومدى رقابة بنك الجزائر على البنوك التجارية، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان أهمها:

أن الرقابة المصرفية تعتبر شرطاً أساسياً لتحقيق سلامة القطاع المصرفي.

دراسة (لمياء رابية، ٢٠٠٩)، بعنوان: واقع رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية وقد تعرضت هذه الدراسة إلى الاتجاهات الحديثة في مجال الرقابة المصرفية والتي تطرح عدة تحديات للمنظومة المصرفية الجزائرية، وبالتالي تعميق الفجوة بين أداء البنوك الجزائرية والبنوك الأجنبية، وتعرضت الدراسة أيضاً إلى الرقابة المصرفية في دولة الجزائر من خلال واقع المنظومة المصرفية في إطار متطلبات لجنة بازل

دراسة (مريم، ٢٠٠٨)، بعنوان: استقلالية البنوك المركزية وأثرها على فعالية السياسة النقدية. تطرقت هذه الدراسة إلى البنوك المركزية وأهم التوجهات والتحديات التي تواجهها في العصر الحديث، كذلك تطرقت إلى السياسة النقدية وفعاليتها من منظور المدارس والتيارات الفكرية الحديثة وأثرها على مختلف المتغيرات الاقتصادية، تعرضت الدراسة كذلك إلى استقلالية البنوك المركزية في ظل التكامل الاقتصادي، وإلى استقلالية بنك الجزائر وأثرها على فعالية السياسة النقدية.

التعقيب على الدراسات السابقة

بالنظر إلى الدراسات السابقة نجد أن:

- اختلاف أماكن الدراسات السابقة فمنها ما تم إجراءه في الجزائر مثل (دراسة مريم ٢٠٠٨)، وغيرها في مدن ودول أخرى.
- تشابهت دراسة (مريم، ٢٠٠٨)، مع دراستنا في كونها تعرضت للبنوك المركزية كسلطة نقدية إشرافيه ودورها في أداء السياسة النقدية، وكذلك تشابهت مع دراستنا في فعالية السياسة النقدية وأثرها على مختلف المتغيرات الاقتصادية، إلا أنها اختلفت عن دراستنا في العديد من النقاط منها التعرض إلى استقلالية بنك الجزائر والاتجاهات العالمية في مجال استقلالية البنوك المركزية سواء في الدول الأجنبية أو الدول العربية.
- أيضاً تشابهت (لمياء رابية، ٢٠٠٩)، مع دراستنا في كونها تعرضت للاتجاهات العامة للجهاز المصرفي من خلال التطرق للبنوك المركزية والتجارية إلا أنها قد اختلفت عنها في العديد من النقاط الأخرى من خلال تعرضها للرقابة المصرفية ولكن من وجهة نظر المعايير الدولية ومتطلبات لجنة بازل الدولية حول الرقابة والإشراف عكس ما تناولته دراستنا هذه التي تناولت الرقابة المصرفية ولكن من ناحية أدوات السياسة النقدية.
- اختلفت دراسة (رشيدة وآخرون، ٢٠١٨)، عن دراستنا في عدم تطرقهم للبنوك التجارية في حين تم التطرق للبنوك التجارية في دراستنا.
- استفاد الباحث من الدراسات السابقة في صياغة مشكلة الدراسة، وأهدافها، وتساولاتها، وتحديد منهجها، وأدواتها.
- ساعدت الدراسات السابقة الباحث في صياغة وتصميم أداة الدراسة وتحليل مضمونها ومحاورها.

الفصل الثاني: الرقابة الداخلية على البنوك التجارية

تمهيد

البنوك التجارية نوع من أنواع المؤسسات المالية يتركز دورها في قبول الودائع ومنح الائتمان، فالبنك التجاري – بحسب هذا المفهوم- يعتبر وسيط بين أولئك الذين لديهم أموال فائضة وبين أولئك الذين يحتاجون لتلك الأموال. (هندي، ٢٠٠٢)، فهي تصل بين طرفين متناقضين في أوضاعهما المالية وأهدافهما المستقبلية، فالوسيط هو الهيئة الذي يربط بينهما، فهو يجمع فوائض التمويل من جهة ويقدمها في شكل قروض إلى أصحاب العجز المالي من جهة أخرى. (لطرش، ٢٠٠٥).

وتعرف البنوك التجارية على أنها المؤسسة التي تمارس عمليات الائتمان (الإقراض والاقتراض)، إذ يحصل على أموال العملاء فيفتح لهم ودائع ويتعهد بتسديد مبالغها عند الطلب أو الأجل، كما يقدم القروض لهم وتعتبر عملية خلق الودائع أهم وظيفة تقوم بها البنوك التجارية في الوقت الحاضر (مجيد، ٢٠٠٢).

كذلك تعرف البنوك التجارية: بأنها تلك التي تقوم بقبول الودائع، تدفع عند الطلب أو الأجل وتزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي وخدمته بما يحقق أهداف خطة التنمية ودعم الاقتصاد القومي، وتباشر عملية تنمية الادخار والاستثمار المالي في الداخل والخارج. (سمحان، يمان، ٢٠١١).

إن كبر حجم البنوك وتعدد نشاطاتها، استلزم اللجوء إلى تطوير أدوات وأساليب الرقابة الداخلية، والتي تعمل على تقييم أداء البنك ورفع كفاءته الإنتاجية أو ربحيته، حيث أن الاتصال المباشر والملاحظة الشخصية لم يصبحا كافيين لإدارة المصرف ومراقبة العاملين به.

والرقابة الداخلية على البنوك التجارية تتمثل في مجموعة من الإجراءات والسياسات والآليات التي تهدف إلى حماية مصالح البنوك التجارية والحفاظ على سلامة وثقة العملاء والمستثمرين وهذه الإجراءات تشمل وجود هيكل تنظيمي فعال يحدد المسؤوليات والصلاحيات، كما تشمل تطبيق سياسات وإجراءات دقيقة لإدارة المخاطر المصرفية، وضمان وجود آليات للمراقبة والتدقيق الداخلي للتحقق من تطبيق السياسات والإجراءات بشكل صحيح، وتعتبر الرقابة الداخلية عنصراً أساسياً لتعزيز الثقة في النظام المصرفي، فهي تسهم في تقليل المخاطر المالية والعملياتية والقانونية التي يمكن أن تواجهها البنوك كما تساعد على اكتشاف ومعالجة أي انتهاكات أو انتهاكات محتملة للسياسات واللوائح، وتعزز الشفافية والمساءلة داخل المؤسسة المصرفية.

وفي ضوء الأزمات المالية السابقة التي شهدتها العالم، أصبحت أهمية الرقابة الداخلية أكثر وضوحاً من أي وقت مضى. فمن خلال تحسين الإجراءات والممارسات الرقابية، يمكن للبنوك التجارية تقليل المخاطر وزيادة الثقة في النظام المصرفي، مما يساهم في الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي.

إن فهم دور الرقابة الداخلية على البنوك التجارية وتطبيقها بشكل فعال يعد عنصراً حاسماً لضمان استمرارية النشاط المصرفي وتعزيز الثقة في النظام المالي، ولقد حظيت الرقابة البنكية باهتمام كبير فقد تنوعت بتنوع النشاطات والأعمال وباختلاف أنواعها إلا أنها تسعى لأهداف محددة

وتنقسم الرقابة البنكية على حسب مصدرها إلى: (عادل وآخرون، ٢٠٢١)

١. الرقابة الداخلية:

وتؤسس الرقابة الداخلية داخل البنك أو المؤسسة المالية، وهي وظيفة تقييمية مستقلة، تقوم على فحص وتقييم الأنشطة وتشمل الرقابة المحاسبية، والرقابة الإدارية، والضبط الداخلي.

٢. الرقابة الخارجية:

تعتبر الرقابة الخارجية مكملية للرقابة الداخلية، وعادة تكون الرقابة الخارجية شاملة، ويقوم بها أجهزة مستقلة أي من خارج البنك أو المؤسسة المالية وذلك وفق الصلاحيات الممنوحة لها في القانون.

المبحث الاول مفهوم الرقابة الداخلية

أولاً: مفهوم الرقابة الداخلية

تعد الرقابة الداخلية مفهوماً قديماً مرتبطاً أو حتى مختلطاً غالباً بكل من الحماية والوقاية وحتى الردع والقمع وتعرف الرقابة الداخلية على أنها: الخطة التنظيمية التي يتبعها البنك لحماية أصوله وموجوداته، والتأكد من الصحة الحسابية لما هو مثبت بالدفاتر والسجلات، ولرفع الكفاءة الإنتاجية للعاملين وتشجيعهم على الالتزام بالسياسات الإدارية المرسومة، وعلى ذلك يمكن القول أن الرقابة الداخلية تشمل عملية الضبط الداخلي الهادف إلى حماية أصول البنك من السرقة والتلاعب والاختلاس، كما تشمل الرقابة الإدارية التي تهدف إلى رفع كفاءة العاملين وتشجيعهم على التمسك بما يصدر إليهم من تعليمات، بالإضافة إلى الرقابة المحاسبية الهادفة إلى التأكد من الصحة الحسابية لما هو مثبت من بيانات في دفاتر البنك وسجلاته. (عبد الله، ١٩٩٨)

كما تعرف الرقابة الداخلية على أنها: مجموعة السياسات والنظم والتعليمات التي تمكن المنشأة (شركة أو بنك)، من تصحيح المسار أو تصحيح الأوضاع، وكذا تقييم أداء الوحدات المختلفة بها، بهدف تحقيق أقصى كفاءة ممكنة. (عمارة، ١٩٩٨).

تعريف منظمة الخبراء والمحاسبين المعتمدين الفرنسية: نظام الرقابة الداخلية هو مجموعة الضمانات التي تساعد على التحكم في المؤسسة من أجل تحقيق الهدف المتعلق بضمان الحماية، والإبقاء على الأصول ونوعية المعلومات، وتطبيق تعليمات الإدارة وتحسين الأداء، ويبرز ذلك بالتنظيم وتطبيق طرق وإجراءات نشاطات المؤسسة من أجل الإبقاء على دوام العناصر السابقة (C. Lionnel et V. Gerard, 1992).

تعريف اللجنة الاستشارية للمحاسبين البريطانيين

تتكون الرقابة الداخلية من مجموعة أنظمة الرقابة المالية وغير، الموضوعة من طرف الإدارة من أجل إدارة أعمال المؤسسة بكيفية منظمة وفعالة، ضمان احترام سياسات التسيير، حماية الأصول وضمان الصحة والوضعية الكاملة للمعلومات المسجلة بقدر الإمكان (براق، ٢٠٠٤)

تعريف لجنة طرق المراجعة المندقة عن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين

تشمل الرقابة الداخلية، الخطة التنظيمية ووسائل التنسيق والمقاييس المتبعة في المؤسسة بهدف حماية أصولها وضبط ومراجعة البيانات المحاسبية والتأكد من دقتها ومدى الاعتماد عليها وزيادة الكفاءة الإنتاجية، وتشجيع

العاملين للتمسك بالسياسات الإدارية الموضوعة. (عبد الله، ١٩٩٩)

وخلاصة القول، يمكن تعريف نظام الرقابة الداخلية على أنه؛ نظام داخلي يعمل على وضع خطط تنظيمية، واستخدام كل الطرق والإجراءات التي تهدف إلى التحكم في المؤسسة من خلال حماية أصول المؤسسة، وضمان صحة ودقة البيانات المحاسبية، من أجل زيادة درجة الاعتماد عليها، بالإضافة إلى زيادة الكفاءة الإنتاجية وضمان الالتزام بالسياسات الإدارية الموضوعة، ويمثل جزء متكامل من الوظائف الإجرائية داخل المنشأة، وتعتبر إجراءاته أكثر فعالية إذا ما تكاملت مع بنية وثقافة المؤسسة في تحقيق أهدافها مما يجعل المؤسسة أكثر مرونة وتنافسية.

وعلى ذلك فالرقابة الداخلية لا تعتبر هدفاً يسعى البنك إلى تحقيقه، وإنما هي وسيلة للوصول إلى الهدف الأساسي للبنك والمتمثل في تحقيق أقصى ربح ممكن وبالتالي الوصول إلى أعلى درجات الكمال المصرفي.

١-١ معايير الرقابة الداخلية

هناك عدة معايير خاصة بالرقابة الداخلية هذه المعايير تتمثل في خمسة معايير أساسية عينتها لجنة بال واختصرتها في كلمة (CAMEL)، وحروف هذه الكلمة تعني كل منها ما يلي: (عمارة، ١٩٩٨)

١. كفاية رأس المال (Capital Adequacy)

٢. جودة الأصول (Assets quality)

٣. كفاءة الإدارة (Management)

٤. تحقيق أعلى معدلات للربحية (Earnings)

٥. المحافظة على سيولة البنك بما يمكنه من مواجهة التزاماته سريعة السداد (Liquidity)

٢-١ مكونات نظام الرقابة الداخلية

يتطلب تصميم وتنفيذ أي نظام للرقابة الداخلية، مراعاة خمس مكونات أساسية، لابد من الاهتمام بها لضمان تحقيق الأهداف الرقابية، وتتمثل هذه المكونات فيما يلي: (السوافيري وآخرون، ٢٠٠٢)

بيئة الرقابة:

وهي الأرضية التي تقوم عليها المكونات الأخرى وأساس تحقيق نظام رقابي فعال وتتكون من:

(أ) عوامل لها صلة مباشرة بالإدارة: وتتمثل في مدى نزاهة العاملين بالمستويات الإدارية المختلفة، والقيم

الأخلاقية السائدة والمعايير السلوكية المطبقة وكيفية استخدامها في الواقع العملي.

(ب) عوامل لها صلة بتنظيم المؤسسة نفسها: وتتمثل في الهيكل التنظيمي الكفاء ومدى تحديد المسؤوليات،

وسياسات الأفراد وممارساتهم المختلفة، ومدى الالتزام بسياسات المؤسسة

تقييم المخاطر:

تتعرض أي منشأة للعديد من المخاطر عند مزاولتها لأعمالها أهمها:

(أ) مخاطر السيولة: تتحدد من خلال معرفة العلاقة بين احتياجات البنك من السيولة لمقابلة مسحوبات

الودائع وتمويل الزيادة في القروض،

(ب) مخاطر متعلقة بالائتمان: مثل فقدان كل أو جزء من الفوائد المستحقة أو أصل الدين.

أنشطة الرقابة:

تتمثل في السياسات والإجراءات التي تحقق الرقابة الداخلية بطريقة ملائمة مثل:

(أ) أنشطة الرقابة على التشغيل: وهي تهتم بمراقبة ومتابعة تشغيل عمليات المؤسسة،

(ب) أنشطة الرقابة على إعداد التقارير المالية: وتهدف إلى إعداد تقارير مالية يمكن الاعتماد عليها،

(ج) أنشطة الرقابة على الالتزام: وتهدف إلى التأكد من الالتزام بالقوانين التي تطبق في المؤسسة.

المعلومات والاتصالات:

تحديد المعلومات الملائمة لتحقيق أهداف المؤسسة أو الحصول عليها وتشغيلها وتوصيلها لمختلف المستويات

الإدارية بالمؤسسة، عن طريق قنوات مفتوحة للاتصالات، تسمح بتدقيق تلك المعلومات وإعداد التقارير المالية.

المتابعة:

المتابعة المستمرة والتقييم الدوري لمختلف أجزاء ومكونات هيكل الرقابة الداخلية وذلك للتحقق من فعالية

وكفاءة هذا النظام. لأن الإجراءات التي تطبقها المؤسسة في كل أنواع أنشطتها قد تصبح غير كافية أو لا تصلح

للتطبيق من فترة زمنية إلى أخرى، لذلك يجب أن تحدث الإدارة تطورات في هذه الإجراءات من فترة إلى أخرى.

٣-١ أهداف الرقابة الداخلية

تمثل الرقابة الداخلية مجموعة معايير الرقابة التي تنفذ تزامنيا مع العمل بطريقة مستمرة ودائمة، حيث تغطي

كل درجات ومكونات ونشاطات المؤسسة المعنية، وتسعى الرقابة الداخلية إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تجنب التوقفات المفاجئة بين مختلف مراكز القرار والنشاط.

- تساعد الرقابة الداخلية في الحفاظ على سلامة وأمان الأصول المالية للبنك. من خلال تطبيق سياسات وإجراءات صارمة، يتم تقليل مخاطر الاحتيال والسرقة والتلاعب في الأموال داخل البنك. (طواهر وصديقي، ٢٠٠٥)
- تساعد الرقابة الداخلية في ضمان الامتثال للقوانين واللوائح المالية والمصرفية. يتم وضع سياسات وإجراءات للتحقق من الامتثال لمتطلبات المراجعة ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وغيرها من التشريعات القانونية (الصحن والسوافيري، ٢٠٠٤)
- يتم تحديد وتقييم المخاطر المالية والتشغيلية وإدارتها بشكل فعال من خلال استخدام آليات الرقابة الداخلية. يتم تطبيق إجراءات للتحكم في المخاطر والحد منها وتوفير رؤية شاملة للمخاطر المحتملة التي يمكن أن تواجهها البنوك. (خضير، ١٩٩٦)
- تعزز الرقابة الداخلية الكفاءة والإنتاجية في العمليات المصرفية. من خلال تحديد السلطات والمسؤوليات وتوزيعها بشكل مناسب، يتم تعزيز التنظيم والتنسيق في العمل وتحسين جودة الخدمات المصرفية. (طواهر وصديقي، ٢٠٠٥).
- تساهم الرقابة الداخلية في بناء الثقة بين البنك والعملاء والمستثمرين والجهات الرقابية. عن طريق تطبيق سياسات الشفافية وتوفير التقارير المالية الموثوقة، يتم تعزيز الشفافية وتقديم معلومات دقيقة وموثوقة للأطراف المعنية.
- تساهم الرقابة الداخلية في بناء سمعة البنك وتعزيزها. باعتبارها عاملاً مهماً في ضمان النزاهة والمصداقية والموثوقية، تساهم الرقابة الداخلية في بناء سمعة إيجابية للبنك وتعزيز ثقة العملاء والمستثمرين به. (خضير، ١٩٩٦)
- وضع البنك في وضعية أكثر صلابة وصموداً أمام الحوادث الداخلية.

المبحث الثاني: مقومات وفاعلية الرقابة الداخلية

الحاجة لوظيفة الرقابة، تنشأ نتيجة وجود احتمال حدوث أخطاء في تنفيذ أهداف المؤسسة وبالتالي يوجد ارتباط بين وظيفة الرقابة وكل من وظيفتي التخطيط والتنظيم، طالما أنها تصحح ما تم تخطيطه وتنظيمه، ومن تعريف الرقابة الداخلية نجد أن هناك جوانب إدارية ومحاسبية كمقومات لنظام الرقابة الداخلية الصحيح يتوقف نجاح المؤسسة على مدى توافر هذه المقومات والدعائم الأساسية اللازمة لخلق نظام سليم وفعال للرقابة الداخلية.

أولاً: مقومات وفاعلية الرقابة الداخلية

وسوف نشير إلى نوعين من المقومات الرقابة الداخلية كما يلي:

(أ) المقومات الإدارية والتنظيمية لنظام الرقابة الداخلية

الشق الإداري لمقومات نظام الرقابة الداخلية يتضمن مجموعة من الطرق والوسائل التي تزيد من كفاءته من هذه المقومات ما يلي:

هيكل تنظيمي كفاء:

الهيكل التنظيمي الكفاء هو أساس عملية الرقابة ويساهم في جعل عملية الرقابة فعالة عن طريق تحديد المسؤوليات والسلطات، وتوفير التوجيه والمتابعة المستمرة، وتحقيق المرونة والتكيف مع التغيرات، وتحديد

الواجبات والمسؤوليات لكل فرد ويجب أن يتضمن العناصر التالية: (نصر علي وشحاته، ٢٠٠٣)

- أن يتم تفويض السلطات من أعلى إلى أسفل، وأن السلطة واضحة ومفهومة
- تطبيق مبدأ الفصل بين المهام خاصة السجلات عن الشخص القائم بالوظيفة
- مرونة الخطة التنظيمية لإمكانية استيعاب أية تغييرات مستقبلية.

توافر الموظفين الأكفاء:

تواجد مجموعة من الموظفين، على درجة عالية من الكفاءة والقدرات والثقة يعتبر عاملاً مهماً لنظام الرقابة الداخلية، وبصفة خاصة في حالة ضعف الضوابط الرقابية، حتى وفي ظل وجود ضوابط رقابية عالية، فإن ضعف قدرات الموظفين والثقة فيهم سوف يترتب عليه محاولات من هؤلاء للتغلب على هذه الضوابط والنظام الجيد للرقابة الداخلية يتطلب دائماً برامج تدريبية للعاملين بصفة مستمرة لتثقيف مجتمع الوحدة

الاقتصادية، كذلك وجود نظام متكامل للحوافز على مختلف المستويات يقوم بتشجيع مختلف الكفاءات في مجال العمل خاصة في العمل الرقابي.

معايير أداء سليمة:

لابد من توافر معايير لقياس أداء العاملين، وذلك في محاولة لمقارنة الأداء المخطط مع الأداء الفعلي وتحديد الانحرافات والإجراءات الواجب اتخاذها لتصحيح هذه الانحرافات. (طاهر وصديقي، ٢٠٠٣)

مجموعة من السياسات والإجراءات لحماية الأصول:

وجود مجموعة من السياسات والإجراءات بقصد الحماية الكاملة للأصول ومنع تسربها أو اختلاسها، من الدعامات الرئيسية لنظام الرقابة الداخلية، وتزداد أهمية هذه السياسات والإجراءات كلما كان التنظيم الذي تعتمد عليه المنظمة لامركزي حيث تعتبر هذه السياسات هي الهدف الذي تسعى إليه المنشأة، أما الإجراء فهو طرق التنفيذ لهذا الهدف (السوافيري وآخرون، ٢٠٠٢)

قسم المراجعة الداخلية:

وجود قسم تنظيمي إداري داخل الوحدة يطلق عليه قسم المراجعة الداخلية، يهدف هذا القسم إلى الفحص المستمر للسياسات والإجراءات الموضوعة من طرف الإدارة، والتأكد من مدى دقة وسلامة البيانات المحاسبية التي يوفرها النظام، وعدم وجود أوجه تلاعب أو مخالفات (نور وآخرون، ١٩٨٩)

(ب) المقومات المحاسبية والمالية لنظام الرقابة الداخلية

الدليل المحاسبي:

يعني وجود أساس سليم لتقديم بيانات إجمالية لها أهمية في مجال التحليل والمقارنات لأغراض الرقابة، ويعتمد تبويب الحسابات المستخدمة على درجة معينة من التفصيل، تكون ضرورية لجمع البيانات لتشغيلها فيما بعد يدوياً أو إلكترونياً، ولتحويلها إلى معلومات تكون مفيدة لعملية اتخاذ القرارات بواسطة إدارة المنشأة (الصحن وسرايا، ٢٠٠٤)

الدورة المستندية:

يجب وجود دورة مستندية على درجة عالية من الكفاءة عند تصميم المستندات ومراعاة النواحي القانونية والشكلية، بالإضافة إلى أن يحقق المستند المعين الهدف من تصميمه وتداوله وأيضاً ترقيم هذه المستندات لتسهيل عملية الرقابة، وضمان عدم ازدواجيتها تحقيقاً للرقابة من ناحية ومنع لمسؤولية المزدوجة عنها، كذلك

ينبغي تمييز المستندات بالوضوح والبساطة في التصميم والاستخدام. (الصحن وسرايا، ٢٠٠٤)

المجموعة الدفترية:

حيث يجب إعداد وتجهيز مجموعة دفترية متكاملة تراعي النواحي القانونية وترقيم الصفحات قبل استعمالها لأغراض الرقابة والتركيز على إثبات العمليات وقت حدوثها، كما يجب أن تتميز المجموعة الدفترية بالبساطة في التصميم بهدف سهولة الاستخدام والاطلاع والفهم وقدرتها على توفير البيانات المطلوبة. (السوافيري وآخرون، ٢٠٠٢)

الوسائل الآلية والإلكترونية المستخدمة:

الوسائل الآلية المستخدمة من العناصر الهامة في ضبط وإنجاز الأعمال وأهمية استخدام الحاسوب الإلكتروني في إنجاز بعض خطوات الدورة المحاسبية وتحليل البيانات والمعلومات سواء بغرض إعدادها أو الإفصاح عنها، والتوسع في استخدام هذه لتدعيم الدور الرقابي للنظام المحاسبي المستخدم (الصحن وسرايا، ٢٠٠٤).

الجرد الفعلي للأصول:

بعض عناصر الأصول المملوكة للوحدة الاقتصادية، تتميز بإمكانية جردها الفعلي كالتقديرة بالخرينة والمخزون بأنواعه الثلاثة والأوراق المالية والتجارية ومعظم عناصر الأصول الثابتة كالأراضي والمباني، والسيارات، الآلات والأثاث، ونتائج الجرد الفعلي ومقارنتها بالأرصدة الحسابية التي تشملها السجلات المحاسبية، إنما يوضح نتائج عمليات الرقابة على تلك الأصول. (الصحن وسرايا، ٢٠٠٤).

الموازنات التخطيطية:

الموازنة الشاملة تمثل نظاماً متكاملاً للرقابة وتقييم الأداء، لذلك تتطلب عملية الرقابة باستخدام الموازنات، تحديداً دقيقاً للتنظيم وأهدافه ووظائفه، والموازنة هي تعبير مالي عن خطة معينة، فالموازنة بالإضافة إلى دورها التخطيطي، فإن لها دور رقابي من خلال إجراء مقارنة بين الأداء الفعلي وما تشمله الموازنة من بيانات تقريرية موضوعة مسبقاً، ثم تحديد الانحرافات وتحليلها وتحديد المسؤول عنها. (الصحن وسرايا، ٢٠٠٤).

أنظمة التكاليف المعيارية ونظم تكاليف الأنشطة:

غياب المعايير المحددة مسبقاً، يدفع بالمسؤولين إلى مقارنة الأداء الفعلي للفترة الحالية بأداء الفترات السابقة والنتيجة هي عدم الكشف عن عناصر عدم الكفاءة التي كانت موجودة في التكاليف الفعلية، لذلك فإن التكاليف المعيارية تمثل معايير محددة مسبقاً، فهي أهداف تسعى الإدارة إلى تحقيقها،

ثانياً: خصائص نظام الرقابة الداخلية السليم

الرقابة الداخلية في البنوك التجارية تشمل مجموعة من الخصائص والممارسات التي تهدف إلى ضمان سلامة وموثوقية العمليات المصرفية والمالية داخل البنك. وفيما يلي بعض الخصائص الرئيسية للرقابة الداخلية في البنوك التجارية (عبيد وعبد الوهاب، ٢٠٠١):

← **هيكل تنظيمي محدد:** ينبغي أن يكون هناك هيكل تنظيمي واضح يوضح السلطات والمسؤوليات داخل البنك. وتحديد الأدوار والمسؤوليات لكل فرد وإنشاء إطار واضح للتقارير والتوجيه واتخاذ القرارات.

← **سياسات وإجراءات محددة:** يجب وجود سياسات وإجراءات مكتوبة تنظم العمليات المصرفية والمالية في البنك، هذه السياسات والإجراءات تشمل المعايير والمتطلبات للقروض والودائع وإدارة المخاطر والامتثال للقوانين واللوائح المالية. (القيروني، ٢٠٠١)

← **تقييم وإدارة المخاطر:** يجب على البنك تحديد وتقييم المخاطر المالية والتشغيلية والقانونية وغيرها التي يمكن أن يواجهها، وتطوير إجراءات لإدارة ورصد هذه المخاطر واتخاذ التدابير اللازمة للحد منها وللتأكد من توافر رأس المال الكافي لتغطية المخاطر المحتملة. (الطيب، ٢٠١٢)

← **التحكم الداخلي:** ينبغي أن يتم وضع آليات التحكم الداخلي للتأكد من تنفيذ السياسات والإجراءات بشكل صحيح ومنظم يشمل التحقق من صحة البيانات المالية وهوية العملاء وتوثيق الصفقات وفحص القروض.

← **التدقيق الداخلي:** يجب أن يتم إجراء التدقيق الداخلي بشكل منتظم لتقييم فاعلية الرقابة الداخلية وتحديد أي نقاط ضعف أو تحسينات ممكنة. ينبغي أن يكون للتدقيق الداخلي استقلالية ومهام محددة وموثوقية في تقييم العمليات والالتزام بالمعايير المصرفية. (بلال، ٢٠٠٤)

← **التدريب والتوعية:** ينبغي توفير التدريب المستمر لموظفي البنك بشأن السياسات والإجراءات المصرفية وأهمية الرقابة الداخلية.

ومن الأهمية بمكان القول بأنه يجب على البنوك الالتزام باللوائح والتشريعات المحلية والدولية المتعلقة بالرقابة الداخلية، مثل مبادئ بازل ومعايير الإفصاح المالي ومعايير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ويتطلب الالتزام بالرقابة الداخلية تعاوناً وتنسيقاً قوياً بين مختلف الأقسام والمستويات داخل البنك لتحقيق أهدافها بشكل فعال.

الخلاصة

الرقابة الداخلية هي عملية تنظيمية تهدف إلى ضمان أن تكون العمليات والأنشطة داخل منظمة متوافقة مع السياسات والإجراءات والمعايير التنظيمية المحددة. وتشمل الرقابة الداخلية مجموعة من الخصائص التي تتضمن توفير بيئة عمل مناسبة ومنظمة تسهل تنفيذ السياسات والإجراءات بشكل فعال، كما تشمل وضع الخطط وتوجيه العمليات الداخلية للمنظمة. يتم تحديد الأهداف والمعايير ووضع الإجراءات اللازمة لتحقيق الأهداف وتنظيم العمليات بشكل فعال، وتحديد وتقييم المخاطر المحتملة التي يمكن أن تؤثر على تحقيق أهداف المنظمة. وتشمل هذه الخصائص تحليل المخاطر وتقييمها بشكل دوري، واتخاذ التدابير اللازمة للتعامل مع المخاطر والحد منها، ووضع إجراءات وآليات للرقابة على العمليات الداخلية في المنظمة. وتشمل هذه الخصائص إجراءات التدقيق والمراجعة الداخلية للتأكد من تنفيذ السياسات والإجراءات المحددة واكتشاف أي انحرافات أو خروج عن السيطرة، كذلك تشمل هيكل تنظيمي يتضمن الرقابة الداخلية وجود هيكل تنظيمي محدد وواضح يوضح السلطات والمسؤوليات وتدفق المعلومات في المنظمة، ووجود سياسات وإجراءات محددة تحكم العمليات والسلوك داخل المنظمة، وتضمن التوافق مع القوانين واللوائح المعمول بها وتوعية وتدريب الموظفين على السياسات والإجراءات والمعايير التنظيمية، وتعزيز الوعي بأهمية الرقابة الداخلية ومسؤولية الجميع في تحقيقها. وإعداد تقارير وإفادات دورية تلخص نتائج الرقابة والتدقيق الداخلي، وتوصيات لتحسين الأداء وتعزيز الرقابة الداخلية وعلى ذلك فالرقابة الداخلية تلعب دوراً هاماً في تعزيز الثقة في النظام المصرفي وتعزيز استقرار السوق المالية. فعندما تكون البنوك قادرة على تحقيق معايير الرقابة الداخلية بشكل فعال، يتم تقليل المخاطر المحتملة للعمليات المالية غير المشروعة أو الخاطئة، وتحسين الأداء المؤسسي والمالي للبنك.

الفصل الثاني: وهو الرقابة الخارجية على البنوك التجارية

الرقابة الخارجية على البنوك التجارية تشير إلى الإجراءات والتدابير التي تتبعها هيئات ومؤسسات خارجية مستقلة لمراقبة ومراجعة أنشطة البنوك التجارية والتأكد من تنفيذها بما يتوافق مع القوانين والقواعد المحددة.، وتهدف الرقابة الخارجية إلى حماية حقوق ومصالح العملاء والمودعين والمستثمرين، وضمان سلامة واستقرار النظام المصرفي، ومنع المخاطر المحتملة. وفي معظم الدول، تتولى هيئات الرقابة المصرفية والمالية الدور الرئيسي في تنفيذ الرقابة الخارجية على البنوك التجارية.

المبحث الأول: مفهوم وأنواع الرقابة الخارجية.

يعتبر نظام الرقابة الخارجية في أي مؤسسة ضرورياً لتوفير الحماية لكل ماله علاقة وصلة بالمؤسسة المالية، والإدارة العليا هي المسؤولة عن وضع وتطبيق نظام الرقابة الخارجية، وقد بينت مختلف الأزمات المالية التي مر بها العالم وعلى رأسها الأزمة الاقتصادية العالمية التي أثرت بشكل سلبي على النظام المالي لأي بلد، ولهذا أصبح من الضروري أن تضع المجموعة المالية أساليب لوقاية النظام المصرفي ضد مثل هذه الصدمات ومختلف الأخطار المصرفية التي قد تصيب أي مؤسسة مالية وذلك عن طريق رقابة خارجية تحد من هذه الأزمات والأخطار.

١- مفهوم الرقابة الخارجية.

تعرف الرقابة الخارجية بأنها: عملية فحص فني محايد من طرف خارج الوحدة الاقتصادية مثل أجهزة الرقابة المالية، أو مراقب الحاسبات وغايتها التحقق من سلامة التصرفات ومدى الكفاءة في تحقيق الأهداف. (عبد الله، ١٩٩٩).

وتعريف آخر للرقابة الخارجية على أنها: الرقابة التي تتم من أطراف خارج المنظمة، وهم من يتولون الرقابة داخل هذه المنظمة ويلاحظ أن هذا النوع من الرقابة يفرض في الواقع عدة قيود على حرية تصرف المنظمات الخاضعة للرقابة الخارجية، بحيث تتم هذه الرقابة عن طريق زيارات مفاجئة من طرف المراجعين الخارجيين لتفقد وثائق ودفاتر المنشأة وذلك بفرض اكتشاف الأخطاء والانحرافات وتصحيحها وفق معايير موضوعية. (غنية، ٢٠٠٣)

كما عرفت الرقابة الخارجية بأنها: تمثل رقابة الجهات الرسمية من خلال البنك الذي يمارس بواسطة أجهزة فنية متخصصة بوسائل وأدوات مختلفة ، وتتبع صلاحية البنك المركزي في الرقابة من خلال قانونه الخاص، قانون البنوك وقانون مراقبة العملة الأجنبية وغيرها من الأنظمة ، التعليمات ، المذكرات الصادرة واستنادا إلى هذه القوانين يضاف إلى ذلك أجهزة الرقابة المتخصصة في البنك المركزي بجولات تفتيشية وزيارات مفاجئة للبنوك وفروعها ، وطلب تزويد الدائرة بمراقبة البنوك و البيانات والكشوف الدورية. (التريدي، ٢٠٠٢)

٢-أنواع الرقابة الخارجية

تنقسم الرقابة الخارجية إلى نوعين هما: الرقابة القانونية والرقابة المؤسسية ونبين كل منهما فيما يلي:

(أ)الرقابة القانونية: تتم عن طريق الأحكام التي تلزم البنوك التجارية بنشر قوائمها المالية في فترات دورية منتظمة في البنك المركزي ، وأصحاب الودائع والمساهمين على حقيقة المركز المالي لهذه البنوك التجارية في فترات متقاربة ومنتظمة. (السيسي، ٢٠١١)

ونظم الرقابة البنكية الخارجية تتمثل في مراقب الحسابات الخارجي، ورقابة البنوك المركزية على أعمال البنوك فقد أوجبت معظم قوانين البنوك المركزية على البنوك تعيين مدقي حسابات قانونيين ومرخصين لفحص حسابات البنك سنوياً، كما أوجبت هذه القوانين على المدققين الخارجيين إرسال نسخ من تقاريرهم المتضمنة تفاصيل تدقيق حسابات البنوك ووثائقها الأخرى إلى البنك المركزي مباشرة، كما أن للبنك المركزي أن يطلب من مدقق الحسابات تزويده بأية معلومات وبيانات تفصيلية عن أوضاع البنك الذي دقق حساباته (السيسي، ٢٠١١).

(ب)الرقابة المؤسسية

الرقابة المؤسسية بنوعها: الرقابة المستندية والرقابة الميدانية، يقود إلى التعرف على الهيئات المسؤولة عن انجاز وتنفيذ هذه الرقابة والمتمثلة في المديرية العامة للمفتشية العامة المالية والرقابة المستندية والرقابة الميدانية.

كما أن هناك عدة أنواع من الرقابة الخارجية التي تُمارس على البنوك التجارية تختلف هذه الأنواع بين الدول والنظم المصرفية المختلفة. وفيما يلي أمثلة لبعض أنواع الرقابة الخارجية التي قد تكون معمولاً بها:

(١)الرقابة المصرفية الحكومية:

تتمثل في توفير هيئات حكومية مختصة تتولى مراقبة وتنظيم البنوك التجارية. تقوم هذه الهيئات بمراجعة

التقارير المالية والمحاسبية للبنوك ومتابعة الامتثال للقوانين واللوائح المصرفية.

(٢) الهيئات الرقابية المستقلة:

تتمثل في إنشاء هيئات مستقلة غير تابعة للحكومة، تتولى مهام الرقابة على البنوك التجارية. وتعمل هذه الهيئات بشكل مستقل وتتمتع بسلطات قوية لمراقبة وتنظيم القطاع المصرفي.

(٣) الرقابة الدولية:

تشمل الهيئات والمنظمات الدولية، مثل صندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي ومجموعة العمل المالي، دورًا في الرقابة الخارجية على البنوك التجارية. تقوم هذه المنظمات بتطوير معايير وإرشادات عالمية للرقابة المصرفية وتقديم الدعم والتقنيات للبلدان في تنفيذ الرقابة الخارجية.

(٤) الشركات التدقيق الخارجية:

تشمل الاستعانة بشركات تدقيق مستقلة ومعتمدة للقيام بتدقيق ومراجعة حسابات البنوك التجارية وتقديم تقارير مستقلة بشأن تماشيها مع المعايير المحاسبية واللوائح المصرفية.

(٥) الرقابة القضائية:

تتمثل في وجود نظام قضائي فعال يتعامل مع الجرائم المصرفية والتجاوزات والانتهاكات التي يرتكبها العاملون في البنوك التجارية. يتم تطبيق العقوبات القانونية على المخالفين والمسؤولين عن الانتهاكات.

٣- أهداف الرقابة الخارجية

١. التأكد من عدم تجاوز السقوف المحددة لتسهيلات العملاء إلا بموافقة الإدارة العامة للبنك وتوثيق التجاوزات بالضمانات الكافية.

٢. استخدام نتائج دراسة وتقييم أنظمة الرقابة الداخلية كأساس لتجديد مدى الاعتماد ودرجة الثقة في مخرجات النظام المحاسبي المطبق.

٣. التأكد من صحة التوجيه المحاسبي ومن أن البنك لا يدفع فوائد تزيد عن الحد الأقصى الذي يحدده القانون وأن العقود الخاصة بالاقتراض وكذا الرهانات والضمانات التي تتعلق بها لا تخالف القوانين المصرفية أو تعليمات البنك المركزي (عبد الله، ١٩٩٩).

المبحث الثاني: رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية

الطابع العام للبنك المركزي ذو خدمة عمومية، وعلى ذلك فإن البنك المركزي باعتباره مصدراً للنقد ومؤسسة لرقابة المبادلات وهيئة تنظيم لتوازن السوق المالية في مختلف جوانبها، يظل يشكل بمركزه القانوني والصلاحيات التشريعية الممنوحة لمجلس النقد والقرض السلطة النقدية التي تصدر أنظمة وضوابط للتسيير النقدي، وإذا كانت الدولة قد منحت البنك المركزي صلاحيات بمقتضى قانون النقد والقرض في عملية الرقابة على البنوك، فعليه يعتبر من أهم آليات الرقابة الخارجية.

١-نشأة وتعريف البنك المركزي

البنوك المركزية ودورها في الحياة النقدية يعود إلى بنك إنجلترا الذي تأسس عام ١٦٩٤، كبنك تجاري، وفي أول الأمر كان البنك يقوم بعملية إصدار الأوراق النقدية شأنه شأن البنوك التجارية الأخرى، لكنه تقرر في عام ١٨٣٣، فرض السعر الإلزامي للنقد الورقية التي يصدرها بنك إنجلترا وحدها دون غيرها من الأوراق، كما أوقف حق البنوك الأخرى في إصدار النقود الورقية عام ١٨٤٤. (عجمية والعقاد، ١٩٧٩).

بعد ذلك توالى إنشاء بنوك مركزية في باقي البلدان الصناعية، حيث أنشأ بنك فرنسا سنة ١٨٠٠، وبنك هولندا سنة ١٨١٤، بعد انهيار بنك أمستردام، ثم البنك الوطني النمساوي سنة ١٨٧٨، ثم بنك النرويج ١٨١٧، وبنك الدانمارك الوطني ١٨١٨، والبنك الوطني البلجيكي ١٨٥٠، وبنك اسبانيا ١٨٥٦. (حشاء، ١٩٩٤)

أما في المملكة العربية السعودية فإن مؤسسة النقد العربي السعودي (المصرف المركزي للمملكة العربية السعودية) أنشئت في ١٩٥٢، وتعرف أيضاً باسم ساما (SAMA) اختصاراً لـ (Saudi Arabian Monetary Agency) وهو المصرف المركزي للسعودية، وتعتبر مؤسسة النقد العربي السعودي، جهاز التنظيم الأكثر جدية ومهنية في القطاع المصرفي في منطقة الخليج. (الموقع الرسمي لمؤسسة النقد العربي السعودي).

٢-تعريف البنك المركز

اختلف الاقتصاديون في تعريفاتهم للبنك المركزي، وتعددت مفاهيمهم عن البنك المركزي فكل واحد ارتكز إلى جانب أو زاوية واحدة ومن بين هذه التعريفات منهم عرف البنك المركزي على انه:

البنك المركزي هو: المؤسسة التي تتكفل بإصدار النقود في كل الدول، وهو المؤسسة التي ترأس النظام النقدي، ولذلك يشرف على التسيير النقدي، ويتحكم في كل البنوك العامة في الاقتصاد، ويعتبر البنك المركزي بنك

البنوك وبنك الحكومة، حيث يعودون إليه عندما يحتاجون إلى سيولة، فهو يقوم بإعادة تمويل البنوك عند الضرورة، كما يقوم بتقديم التسبيقات الضرورية للحكومة في إطار القوانين والتشريعات السائدة، لذلك يقال إن البنك المركزي هو الملجأ الأخير للاقتراض. (الطرش، ٢٠١٠)

ومنهم من عرف البنك المركزي بأنه: " شخصية اعتبارية عادة مستقلة تقف على قمة النظام المصرفي، حيث يتولى تنظيم السياسة النقدية والائتمانية والمصرفية والإشراف على تنفيذها وفقاً للخطة العامة للدولة، وتعتبر أموال البنك أموال خاصة وله الحق في الاطلاع على دفاتر وسجلات البنوك بما يكفل له الحصول على كافة المعلومات التي تساعد على تحقيق أغراضه. (عبد الغفار، ٢٠٠٠)

وأخيراً تم تعريف البنك المركزي على أنه: هو مؤسسة نقدية حكومية تهيمن على النظام النقدي والمصرفي في البلد، ويقع على عاتقها مسؤولية إصدار العملة ومراقبة الجهاز المصرفي، وتوجيه الائتمان لزيادة النمو الاقتصادي والمحافظة على الاستقرار النقدي عن طريق توفير الكميات النقدية المناسبة داخل الاقتصاد وربطها بحاجات النشاط الاقتصادي. (يوسف، ٢٠١٥)

٣- خصائص البنك المركزي

للبنوك المركزية سمات وخصائص خاصة تميزها عن بقية المصارف النقدية الأخرى ومن هذه السمات التي تميز البنوك المركزية ما يلي: (يوسف، ٢٠١٥)

- البنك المركزي مؤسسات نقدية ذات ملكية عامة.
- البنك المركزي هو ممثل للسلطة النقدية والتي تدير النظام النقدي في البلاد.
- البنك المركزي لا يعمل من أجل تعظيم الربح وإنما وجدت بهدف تحقيق الصالح العام للدولة.
- البنك المركزي يركز معظم أعماله مع المؤسسات الحكومية والخزينة العامة والمؤسسات المصرفية الأخرى ونادراً ما تتعامل مع أفراد.
- البنك المركزي هو المؤسسة الوحيدة في البلاد التي تحتكر إصدار العملات.

٤- وظائف البنك المركزي

على الرغم من تعدد واختلاف النظم الاقتصادية والمالية التي تحكم البنوك المركزية إلا أنها في أي نظام مصرفي تقوم بوظائف عديدة ، نجلها فيما يلي

بنك الإصدار:

يعود امتياز إصدار النقود في كامل التراب الوطني إلى الدولة التي فوضته بدورها إلى البنك المركزي ويشمل مفهوم النقود هنا الأوراق النقدية والقطع المعدنية، كما يقوم البنك المركزي وذلك عن طريق التنظيم بتعريف الأشكال التي تأخذها الوحدات النقدية خاصة ما يرتبط بحجمها وقيمتها (لطرش، ٢٠١٠).

بنك الحكومة:

تقوم الحكومة بالاحتفاظ بحساباتها لدى البنك المركزي، فتودع حصيلتها من الإيرادات المختلفة من ضرائب ورسوم وغيرها، كما تقوم الحكومة بتحرير شبكات خاصة على هذه الحسابات وهي بصدد أدائها لوظائفها من دفع مرتبات للموظفين وفوائد للقروض وانما للسلع والخدمات التي تحتاجها وتقوم الحكومة اعادة بدفع مقابل مالي نظير تلك الخدمة التي يؤديها البنك المركزي لها، وقد نص القانون على مزاولة البنك المركزي تلك المهام بدون مقابل. (عجمية والعقاد، ١٩٧٩).

بنك البنوك:

البنك المركزي هو بنك البنوك والمقرض الأخير للنظام الائتماني، وبه يتم تسوية حقوق وديون البنوك فيما بينها عن طريق المقاصة الموجودة في البنك المركزي دون سواه (يوسف، ٢٠١٥)

تنظيم عمليات الائتمان:

وهي من أهم الوظائف التي تزاولها البنوك المركزية اليوم نظرا للأهمية التي تحتلها السياسة النقدية في التأثير على مجرى الحياة الاقتصادية، ولكي يستطيع البنك المركزي أن يقوم بدور الرقابة على البنوك التجارية يمارس ثلاثة أنواع من الرقابة على الائتمان للبنوك التجارية وهي:

رقابة الكمية:

وهي الرقابة الخاصة بكمية الائتمان وسعره، وتتضمن هذه الرقابة الحدود التي تلتزم بها البنوك التجارية بالنسبة لحجم القروض التي تمنحها وسعر الفائدة الذي تقرض به، ويستطيع البنك المركزي توجيه هذه السياسة عن طريق تحديد نسبة احتياطات البنوك لديه، وكذا فرض النسب للأصول النقدية إلى الودائع، واستخدام سياسة السوق المفتوحة وسياسة سعر الخصم واعادة الخصم كأداة لتحديد حجم الائتمان، حيث يقوم البنك المركزي بإرسال مذكرات إلى البنوك التجارية بتقييد الائتمان لأغراض معينة وبما يخدم مصلحة الاقتصاد القومي

(السيسي، ٢٠١١)

الرقابة الكيفية:

وتهدف إلى التأثير على الائتمان لتوجيهه للاستخدام المقصود، فقد يكون الهدف هو التأثير على الائتمان بالتوسع في مجالات الإنتاج الصناعي، أو تشجيع بيع الاستهلاك وتشجيع البيع بالتقسيط فيشجع القروض التجارية، وتتخذ أساليب الرقابة الكيفية صورة تحديد أسعار فائدة مختلفة حسب نوع القرض، أو تشجيع الأفراد على اقتناء أصول مالية بعينها كتشجيع الأفراد على اقتناء الأوراق المالية الحكومية وزيادة القرض طالما أن طلبه يقدم تلك الأوراق المالية الحكومية كضمان (عجمية والعقاد، ١٩٧٩)

الرقابة المباشرة:

وتتم عن طريق أسلوبين وهما (السيسي، ٢٠١١)

أسلوب الإقناع الأدبي:

ويتخذ صورة الاجتماعات بين مندوبي البنك المركزي والبنوك التجارية، ومحاولة إقناعهم بهدف البنك المركزي وشرح الأوضاع التي تمر بها البلاد لهم.

أسلوب الأوامر:

ويتخذ صورة قرارات ملزمة للبنوك التجارية كأن يحدد نصيب كل بنك في تمويل الصناعات الصغيرة وتخصيص القروض للصناعات المنتجة للصناعات الكمالية.

المبحث الثالث: الأنظمة المتبعة بالمملكة العربية السعودية التي تنظم رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية.

في المملكة العربية السعودية، يتولى مصرف البنك المركزي السعودي (مؤسسة النقد العربي السعودي) دور الرقابة والتنظيم على البنوك التجارية. يتم تنظيم هذه الرقابة وفقاً للأنظمة واللوائح المعمول بها، ومن بين الأنظمة المتبعة التي تنظم رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية في المملكة العربية السعودية (مؤسسة النقد العربي السعودي)

نظام البنوك والمؤسسات المالية:

يعمل هذا النظام على تنظيم قطاع البنوك والمؤسسات المالية في المملكة العربية السعودية. يحدد النظام الأحكام والمتطلبات التي يجب على البنوك والمؤسسات المالية الالتزام بها فيما يتعلق برأس المال، والتقارير المالية، والرقابة الداخلية، والسيولة، والمخاطر، وغيرها من الجوانب المتعلقة بأعمالها.

لائحة الرقابة على البنوك:

تشمل هذه اللائحة مجموعة من الأنظمة والمعايير التي يجب على البنوك الالتزام بها. وتشمل المسائل المتعلقة بالرقابة الداخلية، وإدارة المخاطر، والتقارير المالية، والتمويل، ومعايير الجودة والشفافية.

نظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب:

يضع هذا النظام قواعد وإجراءات للتصدي لغسل الأموال وتمويل الإرهاب. يتطلب من البنوك والمؤسسات المالية تطبيق سياسات وإجراءات صارمة للتحقق من هوية العملاء، وتتبع المعاملات المشبوهة، والتبليغ عن أي نشاط مشتبه.

نظام الاستقرار المالي:

يهدف هذا النظام إلى الحفاظ على استقرار النظام المالي في المملكة العربية السعودية. يتطلب من البنوك والمؤسسات المالية الالتزام بمعايير الرأسمال والسيولة وإدارة المخاطر لضمان استقرارها وتجنب أي تأثيرات سلبية على النظام المالي.

وأخيراً لا بد ان نقول أن المملكة العربية السعودية تقوم بتحديث وتطوير هذه الأنظمة بشكل منتظم لمواكبة التطورات في القطاع المصرفي وضمان سلامته واستقراره.

الفصل الثالث:

منهجية الدراسة وإجراءاتها

يتضمن هذا الفصل وصفاً للطريقة والإجراءات التي اتبعها الباحث في تحديد مجتمع الدراسة وعينتها، واستخدام أداة الدراسة، وخطوات التحقق من صدق الأداة وثباتها، إضافة إلى وصف تصميم الدراسة والطرق الإحصائية المتبعة في تحليل البيانات

منهج الدراسة

يعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي بهدف توفير البيانات والحقائق عن مشكلة البحث لتفسيرها والوقوف على دلالتها.

مجتمع الدراسة

ينحصر مجتمع الدراسة في عينة عمدية من العاملين بالمؤسسات المالية السعودية حتى يتم التعرف على مدى تأثير رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية في مدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية.

عينة الدراسة

تكونت عينة الدراسة الحالية من (٧٠)، مفردة لدى مجموعة المؤسسات المالية والبنوك التجارية داخل المملكة العربية السعودية، وتم اختيارهم بالطريقة الطبقية العشوائية، والجداول التالية تبين توزيع عينة الدراسة حسب متغيراتها

أولاً: خصائص مجتمع الدراسة:

• خصائص مجتمع الدراسة من حيث الجنس

جدول (١) يوضح توزيع مجتمع الدراسة حسب الجنس

الجنس	العدد	النسبة المئوية
ذكر	٤٤	٪٦١
أنثى	٢٦	٪٣٩
المجموع	٧٠	٪١٠٠

من الجدول يتضح أن النسبة الأكبر لمجتمع الدراسة حسب الجنس هي للذكور بنسبة (٦١٪)، وتليها نسبة الإناث بنسبة (٣٩٪).

• خصائص مجتمع الدراسة من حيث الفئة العمرية

جدول (٢) يوضح توزيع مجتمع الدراسة حسب الفئة العمرية

الفئة العمرية	العدد	النسبة المئوية
٣٠-٢٠	١٨	٢٦٪
٤٠-٣١	٢٨	٤٠٪
٥٠-٤١	١٥	٢٢٪
من ٥٠ سنة فأكثر	٩	١٢٪
المجموع	٧٠	١٠٠٪

من الجدول السابق يتضح أن نسبة الفئة العمرية من ٣١ - ٤٠ سنة هي النسبة الأكبر (٤٠٪)، تليها الفئة العمرية من ٢٠ - ٣٠ بنسبة (٢٦٪)، ثم الفئة العمرية من ٤١ - ٥٠ سنة بنسبة (٢٢٪)، وأخيراً الفئة العمرية الأكثر من ٥٠ سنة بنسبة (١٢٪).

• خصائص مجتمع الدراسة من حيث المؤهل الدراسي

جدول (٣) توزيع مجتمع الدراسة حسب المؤهل الدراسي

المؤهل الدراسي	العدد	النسبة المئوية
جامعي	٤٤	٦٣٪
ماجستير	١٤	٢٠٪
دكتوراه	١٢	١٧٪
المجموع	٧٠	١٠٠٪

يتضح من الجدول أن النسبة الأكبر كانت للموظفين حاملي شهادات البكالوريوس بنسبة (٦٣٪)، ثم حاملي شهادة الماجستير بنسبة (٢٠٪)، وأخيراً حاملي الدكتوراه بنسبة (١٧٪).

- خصائص مجتمع الدراسة من حيث سنوات الخبرة

جدول (٤) توزيع مجتمع الدراسة حسب سنوات الخبرة.

سنوات الخبرة	العدد	النسبة المئوية
٥ - سنوات	٣٧	٥٣٪
٦ - ١٠ سنوات	٣٠	٤٣٪
أكثر من ١٠ سنة	٣	٤٪
المجموع	٧٠	١٠٠٪

ومن الجدول يتضح أن الفئة ذات الخبرة من ٥ - سنوات هي النسبة الأكبر بنسبة (٥٣٪) ثم تلتها فئة الخبرة من ٦ - ١٠ سنوات بنسبة (٤٣٪)، وأخيراً فئة الخبرة الأكثر من ١٠ سنوات بنسبة (٤٪).

- خصائص مجتمع الدراسة من حيث المستوى الوظيفي

جدول (٥) توزيع مجتمع الدراسة حسب المستوى الوظيفي

المستوى الوظيفي	العدد	النسبة المئوية
إدارة عليا	١٤	٢٠٪
إدارة وسطى	٢٢	٣٢٪
إدارة تنفيذية	٣٤	٤٨٪
المجموع	٧٠	١٠٠٪

والجدول يوضح أن المستوى الوظيفي للإدارة التنفيذية هو الأكبر بنسبة (٤٨٪)، يليها المستوى الوظيفي للإدارة الوسطى بنسبة (٣٢٪)، ثم الإدارة العليا بنسبة (٢٠٪).

تصميم أداة الدراسة

لقد تم استخدام الاستبانة كأداة رئيسية لجمع البيانات واستطلاع آراء واتجاهات مجتمع الدراسة وهي واحدة

من الأدوات الأساسية والمهمة لجمع البيانات في الدراسات الميدانية، نظراً لإمكانية التحكم في الأسئلة والحقائق المراد جمعها من مجتمع البحث، وقد تم مراعاة ان تكون صياغة العبارات بسيطة وسهلة قدر المستطاع. وكانت الإجابات ذات إجابات مغلقة وفقاً لمقياس ليكرت الخماسي (أوافق تماماً، أوافق، محايد، لا أوافق، لا أوافق تماماً). وتم إعطاء الوزن المناسب لأهمية كل عبارة على النحو التالي:

أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
٥	٤	٣	٢	١

وعلى حسب مقياس ليكرت الخماسي يكون الوزن المرجح لإجابات كل عبارة من العبارات على النحو التالي:

أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
٥ - ٤,٢١	٤,٢ - ٣,٤١	٣,٤ - ٢,٦١	٢,٦ - ١,٨	١,٨ - ١

تجميع البيانات

بعد توزيع استمارات الاستبانة على العاملين بالمؤسسة وخلال وقت الدوام الرسمي وذلك للاحتكاك والتحدث المباشر إلى العاملين المشاركين في الاستبيان لتعريفهم بالهدف من الاستبيان والاجابة عن أي استفسار تم توزيع عدد (٨٥) استمارة وبعد إعطاء الفرصة للعاملين للإجابة على الأسئلة وفي وقت لاحق تم تجميع هذه الاستمارات وبلغ عدد الاستمارات المكتملة والتي تم الحصول عليها (٧٠) استمارة بدرجة استجابة قدرها ٨٢٪.

صدق وثبات الاستبانة:

للتحقق من صدق الاستبانة الحالية تم عرض الاستبانة على عدد من المحكمين الخبراء والمتخصصين في المجال وطلب منهم دراسة الاستبانة وإبداء آرائهم فيها من حيث مدى ارتباط كل عبارة من عباراتها، ومدى وضوح العبارات وسلامة صياغتها اللغوية وملاءمتها لتحقيق الهدف الذي وضعت من أجله، واقتراح طرق تحسينها وذلك بالحذف أو الإضافة أو إعادة الصياغة وقد قدم المحكمون ملاحظات قيمة ساعدت على إخراجها بصورة جيدة، حيث حظيت عبارات الاستبانة بنسب اتفاق أعلى من ٨٠٪، مع بعض التعديلات التي تم إجراؤها على النسخة النهائية منها.

جدول (٦) توضيح ردود عينة الدراسة عن فقرات الدراسة

م	العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
١	رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية ضرورية لحماية النظام المالي؟	٢٥	٣٤	٨	٣	٠
٢	رقابة البنك المركزي تساعد في الحد من التلاعب المالي والاحتيايل في البنوك التجارية؟	١٦	٤١	٩	٤	٠
٣	رقابة البنك المركزي تسهم في تعزيز الثقة في النظام المصرفي؟	٢٤	٢٩	١٢	٥	
٤	رقابة البنك المركزي يمكن أن تؤدي إلى تقليل حدوث الأزمات المالية والاقتصادية؟	٢٢	٢٨	١٤	٦	
٥	رقابة البنك المركزي يجب أن تشمل رقابة صارمة على التمويل والقروض التي تقدمها البنوك التجارية؟	١٩	٣٤	١٤	٣	
٦	رقابة البنك المركزي يجب أن تشمل رقابة على عمليات الاندماج والاستحواذ بين البنوك التجارية؟	٢٣	٢٩	١١	٧	
٧	رقابة البنك المركزي يجب أن تشمل رقابة على الاحتياطيات المالية والسيولة لدى البنوك التجارية؟	١٩	٢٧	١٥	٩	
٨	رقابة البنك المركزي يجب أن تشمل رقابة على أسعار الفائدة التي تفرضها البنوك التجارية؟	٢٢	٢٤	١٧	٧	
٩	الرقابة الصارمة من قِبَل البنك المركزي قد تقيد حرية البنوك التجارية في اتخاذ القرارات المالية؟	١٩	٣٠	١٢	٩	
١٠	هناك حاجة لتعزيز تشريعات رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية؟	٢٢	٢٨	١٤	٦	
١١	رقابة البنك المركزي يجب أن تشمل مراجعة منتظمة لأداء البنوك التجارية في مجالات مثل السيولة والسيولة النقدية؟	١٩	٣١	١٧	٣	

جدول (٧) التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لاستجابات عينة

الرقم	العبارة	أوافق بشدة		أوافق		محايد		لا أوافق بشدة		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%				
١	رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية ضرورة لحماية النظام المالي؟	٢٥	٣٤	٨	٣					٤,١٦%	٠,٩٤٥	١	مرتفع
٢	رقابة البنك المركزي تساعد في الحد من التلاعب المالي والاحتيال في البنوك التجارية؟	١٦	٤١	٩	٤					٣,٩٩%	٠,٨٢٦	٣	مرتفع
٣	رقابة البنك المركزي تسهم في تعزيز الثقة في النظام المصرفي؟	٢٤	٢٩	١٢	٥					٤,٠٣%	٠,٨٠٦	٢	مرتفع
٤	رقابة البنك المركزي يمكن أن تؤدي إلى تقليل حدوث الأزمات المالية والاقتصادية؟	٢٢	٢٨	١٤	٦					٣,٩٤%	٠,٩٧٢	٦	مرتفع

مرتفع	٤	٠,٩٦٥	%٣,٩٩				٣		١٤		٣٤		١٩	رقابة البنك المركزي يجب أن تشمل رقابة صارمة على التمويل والقروض التي تقدمها البنوك التجارية؟	٥
مرتفع	٥	٠,٩٥٤	%٣,٩٧				٧		١١		٢٩		٢٣	رقابة البنك المركزي يجب أن تشمل رقابة على عمليات الاندماج والاستحواذ بين البنوك التجارية؟	٦
مرتفع	١١	٠,٨٧٥	%٣,٨٠				٩		١٥		٢٧		١٩	رقابة البنك المركزي يجب أن تشمل رقابة على الاحتياطيات المالية والسيولة لدى البنوك التجارية؟	٧
مرتفع	٩	٠,٩٨٢	%٣,٨٧				٧		١٧		٢٤		٢٢	رقابة البنك المركزي يجب أن تشمل رقابة على أسعار الفائدة التي تفرضها البنوك التجارية؟	٨

مرتفع	١٠	٠,٩٦٤	%٣,٨٤				٩		١٢	٣٠		١٩	الرقابة الصارمة من قِبَل البنك المركزي قد تقيد حرية البنوك التجارية في اتخاذ القرارات المالية؟	٩
مرتفع	٧	٠,٩٤٥	%٣,٩٤				٦		١٤	٢٨		٢٢	هناك حاجة لتعزيز تشريعات رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية؟	١٠
مرتفع	٨	٠,٩٤٥	%٣,٩٤				٣		١٧	٣١		١٩	رقابة البنك المركزي يجب أن تشمل مراجعة منتظمة لأداء البنوك التجارية في مجالات مثل السيولة والسيولة النقدية؟	١١
مرتفع		٠,٩٢٥	٣,٩٥	اجمالي النسبة										

عرض نتائج الدراسة وتحليلها وتفسيرها

يوضح الجدول السابق التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لإجابات مجتمع الدراسة على المحددات الخاصة بأثر رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية، ويتبين أن عدد (١١) عبارات قد جاءت بمتوسطات حسابية تقع في درجة موافقة (أوفاق)، وتشير هذه المتوسطات إلى أهمية رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية، ويدعم ذلك المتوسط العام لإجابات مجتمع الدراسة على هذا المحور والذي بلغ (٣,٩٥٪). ومن الجدول نلاحظ أن جميع ردود المبحوثين على الفقرات جاءت مرتفعة، فقد جاءت الفقرة "رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية ضرورية لحماية النظام المالي؟"، بنسبة مرتفعة جداً بلغت ٤,١٦٪ وبانحراف معياري بلغ (٠,٩٤٥)، ثم تلتها الفقرة "رقابة البنك المركزي تسهم في تعزيز الثقة في النظام المصرفي؟" بنسبة (٤,٠٣٪)، وبانحراف معياري بلغ (٠,٨٠٦)، وتراوحت باقي الفقرات بنسب مختلفة تراوحت بين (٣,٩٩٪ - ٣,٨٠٪)، وهي نسب مرتفعة، وبانحرافات معيارية تراوحت بين (٠,٨٢٦ - ٠,٨٧٥).

أولاً: يشير المتوسط الحسابي العام للفقرات والذي جاءت نسبته ٠,٩٢٥٪ إلى أن هناك دور وأهمية كبيرة للرقابة التي يقوم بها البنك المركزي على البنوك التجارية في استقرار النظام المصرفي، حيث تشير القيم المتوسطة الحسابية إلى تأثير إيجابي متوسط إلى قوي.

ثانياً: تحليل الانحراف المعياري الذي بلغ المتوسط العام للفقرات له (٠,٩٢٥)، ثم تراوحت نسب الانحراف بين فقرات المحور بين (٠,٨٢٦ - ٠,٨٧٥). وهي نسب متقاربة والتقارب بين درجات الانحراف المعياري يشير إلى أن هناك استقراراً نسبياً في ردود المبحوثين وهذا يعني أن المشاركين في الاستبيان يتفقون إلى حد كبير على أهمية كبيرة للرقابة التي يقوم بها البنك المركزي على البنوك التجارية في استقرار النظام المصرفي، ولا يوجد اختلاف كبير في آرائهم.

وفي ضوء هذه الردود، يمكن الاستنتاج أن للبنك المركزي دور كبير وهام في استقرار النظام المصرفي وتعزيز الثقة به من خلال الرقابة على البنوك التجارية بالمملكة العربية السعودية.

كما أن النسبة المئوية الاجمالية (٣,٩٥٪) تشير إلى متوسط الاستجابات الموجودة في المحور المرتبط بالرقابة على البنوك التجارية من خلال البنك المركزي، ويمثل هذا الرقم نسبة الردود التي تم الحصول عليها مقارنة بإجمالي الاستجابات في الدراسة، كما تشير إلى أن العدد الإجمالي للردود في هذا المحور ليس كبيراً نسبياً.

والانحراف المعياري (٠,٩٢٥) يشير إلى وجود تباين محدود في البيانات المتعلقة بعبارات رقابة البنك المركزي على

البنوك التجارية، هذا التباين يعكس تباين الآراء والاستجابات بين الأفراد في العينة وهو تبياناً منخفضاً وهذا يدل على ان ردود عينة الدراسة حول آرائهم في رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية تكاد تكون متقاربة كما يعبر عن الدور الإيجابي للدور الذي يلعبه البنك المركزي من خلال الرقابة على البنوك التجارية، وأن رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية تلعب دوراً حاسماً في ضمان استقرار النظام المالي والحفاظ على ثقة الجمهور في النظام المصرفي كما أن البنك المركزي يعتبر هو الجهة المسؤولة عن وضع السياسات المالية والنقدية وتنفيذها، بالإضافة إلى مراقبة ومراجعة أداء البنوك التجارية.

لذلك يجب أن يستمر البنك المركزي في تطوير سياساته وتعزيز قدراته في مجال رقابة البنوك التجارية، مع مراعاة التغيرات والتحديات الاقتصادية والمالية الحديثة بالقيام بذلك، يمكن للبنك المركزي أن يحقق استقراراً مالياً أفضل ويسهم في تعزيز الثقة والنمو الاقتصادي المستدام.

الفصل الرابع:

خاتمة وتوصيات ومقترحات الدراسة

وفي النهاية، يمكن القول إن رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية تعد عنصراً حيوياً في تعزيز الثقة والاستقرار في النظام المصرفي ويتطلب ذلك وجود تشريعات وآليات فعالة للرقابة والمتابعة المستمرة لأداء البنوك بالتالي، يجب أن يستمر البنك المركزي في تطوير سياساته وتعزيز قدراته في مجال رقابة البنوك التجارية، مع مراعاة التغيرات والتحديات الاقتصادية والمالية الحديثة بالقيام بذلك، يمكن للبنك المركزي أن يحقق استقراراً مالياً أفضل ويسهم في تعزيز الثقة والنمو الاقتصادي المستدام.

أن رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية تلعب دوراً حاسماً في ضمان استقرار النظام المالي والحفاظ على ثقة الجمهور في النظام المصرفي كما أن البنك المركزي يعتبر هو الجهة المسؤولة عن وضع السياسات المالية والنقدية وتنفيذها، بالإضافة إلى مراقبة ومراجعة أداء البنوك التجارية.

تشمل وظائف رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية مجموعة من الأنشطة المهمة حيث يتعين على البنك المركزي ترخيص وتنظيم البنوك التجارية وضمان أن تلتزم بمعايير السلامة والموثوقية المالية، كذلك يجب على البنك المركزي مراقبة وتقييم الأداء المالي والتشغيلي للبنوك، من خلال مراجعة التقارير المالية والمؤشرات الرئيسية الأخرى.

بالإضافة إلى ذلك، يتعين على البنك المركزي وضع معايير للسيولة والرأسمال وتقييم الجدوى المالية للبنوك، وذلك لضمان قدرتها على تلبية التزاماتها المالية والتعامل مع المخاطر المحتملة، يستخدم البنك المركزي أيضاً أدوات مراقبة مثل الاختبارات الشاملة للقوة المالية للبنوك لتقييم قدرتها على التعامل مع الأوضاع الاقتصادية الصعبة.

كما تعد رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية ضرورية للتصدي للمخاطر المالية والحفاظ على الاستقرار المالي من خلال تنفيذ سياسات وضوابط فعالة، يمكن للبنك المركزي تقليل احتمالية حدوث أزمات مالية وحماية الودائع المصرفية ومصالح المستهلكين بالإضافة إلى ذلك، يعزز دور البنك المركزي الثقة في النظام المصرفي ويسهم في تعزيز النمو الاقتصادي والاستقرار الاقتصادي العام.

توصيات ومقترحات

بعد الانتهاء من هذه الدراسة حول رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية في المملكة العربية السعودية، يقدم الباحث بعض التوصيات والمقترحات التي من الممكن ان تساعد المؤسسات في تعزيز دور البنك المركزي الرقابي على البنوك التجارية والتي يجب أن يتم تنفيذ هذه الجهود بصدق وتكامل لتحقيق النتائج المستدامة بعض هذه التوصيات والمقترحات يمكن توضيحها في العناصر التالية:

- يجب على السلطات النقدية القيام بتطبيق النصوص التشريعية والتنظيمية لتنظيم السياسة النقدية والعمل على التحكم في التضخم.
- لابد من تطوير الجهاز المصرفي حتى يتكيف مع متطلبات اقتصاد السوق ويستطيع مسايرة العصر وتحسين فعاليته وجلب رؤوس الأموال اللازمة.
- العمل على تغيير أفكار الأفراد وحثهم على مسايرة المقاييس المعمول بها دولياً ووضع المصلحة العامة في الدرجة الأولى عن طريق الاعلام الذي يدعم ثقة عملاء البنوك.
- اعتماد نظام معلومات متطور وذو كفاءة يسمح بمعالجة جيدة لجميع البيانات والمعلومات المالية والمصرفية التي تصدرها البنوك والمؤسسات المالية.
- تدعيم عملية الإفصاح والشفافية بالبنوك التجارية من خلال حثها على نشر وإعلان المعلومات والبيانات المالية والمصرفية الخاصة بها لهيئات الرقابة والاشراف والجمهور العام.
- القيام بعملية مراقبة شاملة لجميع المتعاملين داخل الجهاز المصرفي من بنوك عمومية وخاصة وطنية واجنبية ومؤسسات مالية للتمكن من تشخيص فعلي لواقع العمل المصرفي الحالي والذي على أساسه يمكن تحديد الإيجابيات والسلبيات لاستقراء الأحداث المستقبلية المتوقعة.
- المتابعة الصارمة لمدى تطبيق البنوك التجارية للقوانين والأنظمة الصادرة عن السلطة النقدية.
- ضرورة مواصلة الإصلاحات المصرفية لمواكبة التطورات العالمية المعاصرة التي تسهدها الساحة المصرفية الحديثة.
- إجراء المزيد من الدراسات والأبحاث عن أهمية ودور رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية في المملكة العربية السعودية وخارجها.

المصادر والمراجع

أولاً: المصادر العربية

- عبد الباقي، إسماعيل إبراهيم، ٢٠١٥: إدارة البنوك التجارية، عمان، دار غيداء للنشر والتوزيع، الأردن.
- يوسف، حسن يوسف، ٢٠١٥: البنوك المركزية ودورها في اقتصاديات الدول، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، جمهورية مصر العربية.
- سمير، آيات عكاشة، ٢٠١٤: محاضرات في تنظيم والرقابة البنكية، أقيمت لطلبة السنة الأولى ماستر، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة اكلي محند أولحاح، البويرة.
- منير إبراهيم هندي، ٢٠٠٢: إدارة البنوك التجارية (مدخل اتخاذ القرارات)، الطبعة الثالثة، منشآت المعارف، الإسكندرية.
- لطرش، الطاهر، ٢٠٠٥، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الخامسة.
- لطرش، الطاهر، ٢٠٠٥، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة السابعة.
- مجيد، ضياء، ٢٠٠٢: اقتصاديات النقود والبنوك، مؤسسة شباب الجامعة.
- سمحان، حسين محمد، يمان، محمد يونس، ٢٠١١: اقتصاديات النقود والمصارف، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط ١.
- رجال عادل وآخرون، ٢٠٢١: دور الرقابة المصرفية في الحد من المخاطر التي تواجه المنظومة المصرفية الجزائرية، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد (١)، المجلد (٨)، بسكرة.
- عمارة، أحمد محمود، ١٩٩٨: اكتشاف وعلاج الأخطاء في البنك التجاري، دار النهضة العربية، القاهرة.
- عبد الله، خالد أمين، ١٩٩٩: علم تدقيق الحسابات: الناحية النظرية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الأولى.
- براق محمد، ٢٠٠٤: نظام الرقابة الداخلية: دراسة على المستشفيات، مطبوعة موجهة لطلبة الماجستير للعلوم الاقتصادية والتسيير فرع: استراتيجية السوق في ظل اقتصاد تنافسي، غير منشورة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة.

- أحمد، خوضر، ٢٠١٤، الرقابة على البنوك التجارية، مذكرة تكميلية لنيل شهادة الماستر، شعبة الحقوق، تخصص قانون اعمال، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي.
- طواهر، محمد التهامي، ومسعود صديقي، ٢٠٠٥: المراجعة وتدقيق الحسابات: الإطار النظري والممارسات التطبيقية، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، الطبعة الثانية.
- الصحن، عبد الفتاح محمد، سرايا، ومحمد السيد، ٢٠٠٤: الرقابة والمراجعة الداخلية، الدار الجامعية، الإسكندرية.
- عيسى خضير، مصطفى، ١٩٩٦: المراجعة: المفاهيم والمعايير والإجراءات، مطابع جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، الطبعة الثانية.
- نصر علي، عبد الوهاب، شحاته، والسيد شحاته، ٢٠٠٣: دراسات متقدمة في: مراجعة الحسابات وتكنولوجيا المعلومات، الدار الجامعية، الإسكندرية.
- أو عمران، سفيان، ٢٠١٧: أهمية رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية في تحقيق استقرار الجهاز المصرفي "حالة الجزائر"، مذكرة مقدمة للحصول على شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.
- أحمد نور وآخرون، ١٩٨٩: الرقابة ومراجعة الحسابات، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية.
- بلال، محمد إسماعيل، ٢٠٠٤: مبادئ الإدارة: بين النظرية والتطبيق، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية.
- القبيروتي، محمد قاسم، ٢٠٠١: مبادئ الإدارة: النظريات والعمليات والوظائف، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى.
- الطيب، محمد رفيق، ٢٠١٢: مدخل للتسيير، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- عبيد، يحي حسين، عبد الوهاب، وإبراهيم طه، ٢٠٠١: أصول المراجعة، مكتبة الجلاء، المنصورة، مصر، الطبعة الأولى.
- التريبيدي، حمزة محمود، ٢٠٠٢: الائتمان المصرفي، الوراق للنشر، د. ط.
- غنية، مهدي الطاهر، ٢٠٠٣: مبادئ إدارة الأعمال، المفاهيم والأساليب والوظائف، الجامعة المفتوحة، طرابلس.

- السيسي، صلاح الدين حسن، ٢٠١١: الرقابة علي أعمال البنوك ومنظمات الأعمال، دالا الكتاب الحديث، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى.
- عجمية، محمد عبد العزيز، العقاد، مدحت محمد، ١٩٧٩، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت لبنان.
- حشاء، نبيل، ١٩٩٤: استقلالية البنوك المركزية بين التأييد والمعارضة، اتحاد المصارف العربية، بيروت.
- الموقع الرسمي لمؤسسة النقد العربي السعودي
<https://www.my.gov.sa/wps/portal/snp/agencies/agencyDetails/AC123>
- عبد الغفار، حنفي، ٢٠٠٠: تنظيم و ادارة البنوك ، المكتب العربي الحديث.
- مؤسسة النقد العربي السعودي، نظام مراقبة البنوك.

ثانياً: المصادر الأجنبية

- C. Lionnel et V. Gerard, Audit et Contrôle interne: Aspects Financiers, Opération et stratégie, 04ème édition, Dallas, Paris, 1992.

استبانة عن رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية.

السيدات والسادة الافاضل،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

وبعد ...

أنا الطالب/

أقوم بإجراء دراسة بعنوان " استبانة عن رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية " وهي جزء من متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في من جامعة.....،

وإيماناً بقيمة البحث العلمي وأهميته وارتباطه بالواقع الفعلي مما يساعد على حل المشكلات المرتبطة به، ولكون الموضوع يختص بمؤسساتكم التي تمثل إحدى المؤسسات المصرفية بالمملكة العربية السعودية، لذا فإن نجاح هذا الدراسة يركز على مدى مساهمتكم في قراءتها بدقة ومن ثم الاجابة عن فقراتها وذلك بوضع إشارة (√) في المربع الذي يتفق مع أ ريك.

وأشركم سلفاً عن تقديركم لأهمية الدراسة وتعاونكم معي للوصول لنتائج هذه الدراسة. وأودّ أعلامكم بأن المعلومات الواردة في الاستبانة ستستخدم لأغراض البحث العلمي حصراً وسيتم التعامل معها بسرية تامة.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،

الطالب:

الايمل:

البيانات الشخصية:

١.الجنس:

- ذكر
- أنثى

٢.المؤهل الدراسي:

- جامعي
- ماجستير
- دكتوراه

٣.العمر:

- من ٢٥ - ٣٠
- من ٣١ - ٣٥
- من ٣٦ - ٤٠
- فوق ٤٠

٤.عدد سنوات الخبرة:

- ١-٥ سنوات
- ٦-١٠ سنوات
- أكثر من عشر سنوات

أسئلة الاستبيان

م	العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
١	رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية ضرورية لحماية النظام المالي؟					
٢	رقابة البنك المركزي تساعد في الحد من التلاعب المالي والاحتيايل في البنوك التجارية؟					
٣	رقابة البنك المركزي تسهم في تعزيز الثقة في النظام المصرفي؟					
٤	رقابة البنك المركزي يمكن أن تؤدي إلى تقليل حدوث الأزمات المالية والاقتصادية؟					
٥	رقابة البنك المركزي يجب أن تشمل رقابة صارمة على التمويل والقروض التي تقدمها البنوك التجارية؟					
٦	رقابة البنك المركزي يجب أن تشمل رقابة على عمليات الاندماج والاستحواذ بين البنوك التجارية؟					
٧	رقابة البنك المركزي يجب أن تشمل رقابة على الاحتياطات المالية والسيولة لدى البنوك التجارية؟					
٨	رقابة البنك المركزي يجب أن تشمل رقابة على أسعار الفائدة التي تفرضها البنوك التجارية؟					
٩	الرقابة الصارمة من قبل البنك المركزي قد تقيد حرية البنوك التجارية في اتخاذ القرارات المالية؟					
١٠	هناك حاجة لتعزيز تشريعات رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية؟					
١١	رقابة البنك المركزي يجب أن تشمل مراجعة منتظمة لأداء البنوك التجارية في مجالات مثل السيولة والسيولة النقدية؟					